الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـتقى الوطـــني الأول حـــــــول:
الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018

دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد

د بدروني عيسى
جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر
Escaissa1@hotmail.fr

د كنيدة زليخة
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة ، الجزائر

ملخص: تتبوأ حوكمة الشركات أهمية خاصة في أجندة المال والأعمال في الوقت الراهن، وذلك لما تعود به من نفع على الشركات والمجتمع بأسره. وقد برزت أهمية الحوكمة في الآونة الأخيرة عندما أطاحت الأزمة المالية العالمية باقتصاديات عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية، فبات موضوع الحوكمة يتصدر عناوين الصحف في كل مكان، نظرا لما للحوكمة من دور كبير في الحد من الفساد، ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الشركة، الفساد، الاقتصاد.

Abstract: Corporate governance has a great importance in the business and financial agenda for the benefit of companies and society as a whole. The importance of governance has emerged recently when the global financial crisis has overthrown the economies of a large number of developed and developing countries. Governance has been a top issue in the headlines, as governance plays a major role in reducing corruption and thus contributing to development.

Keys words: governance, corporate, corruption, economy.

تمهيد

تقوم الحوكمة بتنظيم العلاقة بين الأطراف الرئيسية في المؤسسة، وتحديدا المساهمين وإدارة المؤسسة التنفيذية ومجلس الإدارة، بحيث تحدد الحوكمة مسؤوليات كل طرف وحقوقه. وتهدف الحوكمة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة، من خلال وضع مجموعة من القواعد التي يجب على الشركات التقييد بها. وقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ تعتبر مرجعية لكافة المؤسسات والشركات.

ولقد أصبح المستثمرون يطالبون المؤسسات بالالتزام بمعايير الحوكمة أكثر من وقت مضى، كما أن المؤسسات الاستثمارية تحرص باستمرار على اختيار الاستثمار في الأوراق المالية للشركات ذات الحوكمة الجيدة.

كما غيرت الإصلاحات على المستوى العالمي من طرق وأساليب إدارة مؤسسات الأعمال، والشركات التي تنجح في التكيف مع هذه البيئة الجديدة تكون لديها فرصة جيدة للنجاح.

وما كانت الأزمات على المستوى العالمي إلا نتيجة لتفشي الفساد في أجزاء الاقتصاديات الوطنية والدولية وغالبا ما تنمو ظاهرة الفساد نتيجة لعدم الشفافية وعدم الإفصاح عن المعلومات بدقة، كما يبدأ الفساد من فكرة تحقيق المصالح الشخصية على حساب الأطراف ذات المصلحة.

ومما سبق، وبغية الإلمام بموضوع الورقة البحثية، فإن إشكالية البحث هي معرفة دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد؟ كشرط لتحقيق التنمية الاقتصادية. وقد تم تقسيم الورقة البحثية إلى العناصر التالية:

أولا: أهمية حوكمة الشركات.

ثانيا: الفساد، تعريفه، مبادئ مكافحته وأنواعه.

ثالثا: الإفصاح والشفافية.

أولا: أهمية حوكمة الشركات

تهدف الحوكمة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة، من خلال وضع مجموعة من القواعد التي يجب على الشركات التقييد بها. وقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ تعتبر مرجعية لكافة المؤسسات والشركات.

1. مبادئ حوكمة الشركات

ومن أهم هذه المبادئ: وضع إطار فعال لحوكمة الشركات من خلال وضع القوانين والتشريعات المتعلقة بالحوكمة، التي تتوافق وتنسجم مع القوانين الأخرى السائدة في البلد، بالإضافة إلى تشجيع فعالية الأسواق المالية في الدولة، وحرية تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود، وتأسيس المؤسسات الرقابية اللازمة في الدولة. كما تؤكد مبادئ الحوكمة على تمتع المساهمين بالحقوق التي يضمنها لهم القانون، وعلى المساواة بين المساهمين صغارهم وكبارهم وكونهم مواطنين أو أجانب.

وتؤكد قواعد الحوكمة على ضرورة تأسيس مجلس إدارة حسب تركيبه، وآلية انتخاب تتوافق مع القوانين ذات العلاقة في الدولة، وتحدد الحوكمة مسؤوليات معينة لمجلس الإدارة، يجب ألا تتداخل مع مسؤوليات الإدارة التنفيذية.

كما تشدد مبادئ الحوكمة على ضرورة الإفصاح عن بيانات المؤسسة المالية وعملياتها بشكل دقيق ومنتظم.

2. محددات حوكمة الشركات

عند الشروع في تطبيق قواعد الحوكمة في أي شركة أو مؤسسة ما، يتعين أخذ بيئة المؤسسة وطبيعتها وظروف العمل فيها بعين الاعتبار. ويمكن تلخيص هذا الكلام في الشكل الموالي.

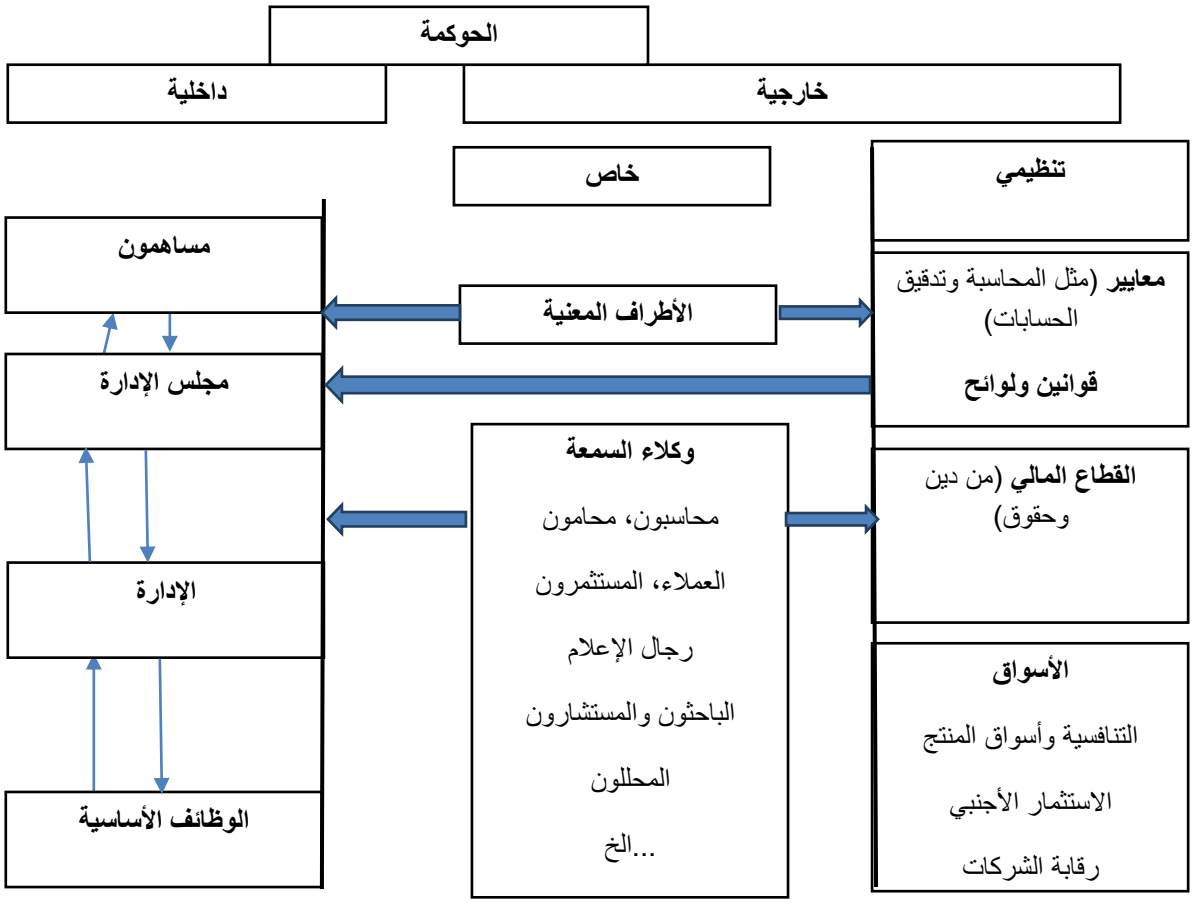

كما تظهر أهمية حوكمة الشركات من خلال ما تتطلبه الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الشاملة، انطلاقا من تحقيق التكامل والتعرف على مختلف الاستراتيجيات والبرامج التي تعطي الدفع القوي للتنمية، كخلق فرص العمل وتحسين جودة التعليم، ومحاربة الفساد المالي والإداري، والنهوض بقطاع الإعلام والسياسة بما يخدم النمو وليس التطفل السياسي.

وفي هذه الورقة البحثية سيتم اكتشاف المزيد من الموضوعات المتعلقة بحوكمة الشركات والفساد، والتي يستفاد منها في رسم خطط التنمية بالنسبة للمؤسسة كوحدة اقتصادية، وللدولة كمجمع اقتصادي شامل لكل أطيافه الاجتماعية.

ثانيا: الفساد

يعتبر الفساد الفيروس الذي يعصف بأغلب الاقتصاديات العالمية، فإلى حد اليوم لم تتمكن الدول من القضاء عليه، والدليل على ذلك التقارير السوداء التي تصدر كل يوم، وتؤكد بأن الفساد دائم الحدوث.

1. تعريف الفساد والرشوة

إن كلمة فساد غالبا ما يتم تعريفها بناء على المصلحة، فكل جهة تتبنى الفساد حسب ما تراه في مصلحتها فربما يعتبر فسادا عند جهة والعكس عند الجهة أو الجهات الأخرى، وفي هذا التعريف يتم التركيز على الرأي المحايد للفساد، وذلك بالتركيز على الفساد، الرشوة والمدفوعات لتسهيل الأعمال.

1.1 الفساد: هو التهديد الرئيسي لحقوق الإنسان، التنمية والتجارة الدولية. (منظمة الشفافية الدولية).

2.1 الرشوة: هي تقديم أو استلام أيه هدية، أو قرض، أو أتعاب، أو مكافآت، أو أية ميزة من أو إلى أي شخص لحثه على القيام بفعل غير أمين، وغير مشروع، أو خرق للثقة أثناء أدائه لعمل من أعمال المؤسسة.

3.1 المدفوعات لتسهيل الأعمال: وتسمى أيضا مدفوعات تسهيل وتسريع الأعمال، وهي عبارة عن مبالغ صغيرة (مقارنة بحجم العملية) تدفع لضمان، أو الإسراع في أداء عمل روتيني أو ضروري قانوني يرغب في إنهائه من يقوم بدفع المبلغ.

2. مبادئ مكافحة الفساد

هناك عدة مبادئ وجب على المؤسسة إتباعها لمكافحة الفساد، وهذه المبادئ تعتبر قاعدة أساسية تعتمد عليها كل الجهات التي تنادي بمكافحة الفساد، ومنها:

- ✓ وجب على المؤسسة او الجهة أن تتحرى جميع أشكال الفساد والرشوة (مباشرة أو غير مباشرة).
- ✓ مع التزام المؤسسة بتنفيذ برنامج لمكافحة الرشوة والفساد، مما يعني رسم برنامج لمكافحة الفساد.

ويجب أن تصل المؤسسة من خلال المبدأين السابقين إلى:

- ✓ استئصال الرشوة والفساد.
- ✓ توضيح التزاماتها بمكافحة الفساد.
- ✓ الإسهام في رفع مستوى النزاهة والشفافية والمحاسبة عن المسئولية.

3. برنامج مكافحة الرشوة

وجب على المؤسسة أن تراعي عند بناء برنامج مكافحة الرشوة عدة جوانب أساسية، أهمها:

- ✓ حجم المؤسسة، قطاع نشاطها، المخاطر المحتملة، مواقع عملها والأطراف ذات المصلحة.
- ✓ القوانين، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة الرشوة.
- ✓ الموظفين، اتحادات العمال، والمهيآت ذات الصلة بالمؤسسة.
- ✓ الدراية التامة بجل الأمور ذات الأهمية، خاصة تلك الأمور المؤثرة في وضع البرنامج (كالأطراف ذات المصلحة مثلا).

ويشمل البرنامج عدة عناصر أساسية، فمن بينها:

3-1. الرشاوى

- ✓ منع تقديم الهدايا، أو قبول الرشاوى بكل صورها، أو رد جزء من المبالغ المقبوضة أو المدفوعة أو استخدام طرق أخرى لتقديم مزايا للعملاء أو الموردين أو الوكلاء أو المقاولين أو الموظفين.
- ✓ منع قبول أو ترتيب الرشوة، أو استرداد أي مبلغ من العملاء، الوكلاء، الموردين، المقاولين الموظفين، أو موظفي الحكومة، سواء كان ذلك لصالح الموظف أو لأفراد العائلة أو أصدقائه أو مساعديه أو معارفه.

3-2. المساهمات السياسية

- ✓ منع تقديم أي مساهمة (سواء مباشرة أو غير مباشرة) للأحزاب، الأفراد أو المنظمات السياسة كطريقة للحصول على مزايا في عمل المؤسسة.
- ✓ ينبغي على المؤسسة الإفصاح عن كافة المساهمات السياسية التي تقدمها.

3-3. المساهمات والتبرعات ورعاية المناسبات الخيرية

- ✓ التأكد من أن هذه النفقات ليست غطاء للرشوة باسم الأعمال الخيرية.
- ✓ الإفصاح الكامل عن كل المساهمات الخيرية التي قامت أو سوف تقوم بها المؤسسة.

3-4. المدفوعات مقابل تسيير الأعمال

يستحسن استئصال هذه المدفوعات لأنها غالبا ما تصبح كرشوة قانونية (ملح اليد لتسهيل العمل –وكأنها جزء من تكلفة العمل-في حين الموظف يتقاضى الأجر).

3-5. الهدايا، الاستضافة والمصروفات

منع تلقي أو تقديم الهدايا، أو الاستضافة أو المصروفات، خاصة إذا كانت سوف تؤثر على نتائج العمليات أو أنها ليست معقولة أو لا تتسم بحسن النية (لهدف؟؟؟؟؟).

4- متطلبات تنفيذ برنامج مكافحة الرشوة

حتى يكون البرنامج ذا فعالية، وجب أن تركز المؤسسة على العناصر التالية:

4-1. التنظيم والمسئوليات

- ✓ ينبغي على المسئول (مجلس إدارة، أو أي هيئة، حتى ولو كان ممثل في فرد) أن يتمتع بروح القيادة لتنفيذ البرنامج.
- ✓ ويجب أن يكون المسئول مسئولا عن ضمان تنفيذ البرنامج، مع إظهار الالتزام التام بذلك.

4-2. علاقات الأعمال

- ✓ وجب أن يشمل البرنامج جميع نواحي أعمال المؤسسة (كالمنشئات التابعة، الوكلاء، ...الخ).
- ✓ فحص كل التداخلات المشتركة مع المؤسسات الأخرى (الشراكة في انجاز الأعمال مثلا).
- ✓ التأكد من الالتزام بالبرنامج في جميع نواحي الأعمال.

4-3. الوكلاء

- ✓ الامتناع عن تحويل أي مدفوعات غير سليمة عن طريق الوكيل.
- ✓ فحص الوكيل جيدا قبل اعتماده أو الخوض معه في الأعمال المختلفة.
- ✓ يجب أن يكون كل ما يتحصل عليه الوكيل سليم ونظير الجهد الذي يبذله فقط.
- ✓ يجب توثيق كل العلاقات والمعاملات مع الوكيل.
- ✓ يجب أن يلتزم الوكيل ببرنامج المؤسسة.
- ✓ يجب أن تحتفظ المؤسسة بحق إنهاء التعاقد مع الوكيل في حالة إخلاله بالبرنامج.

4-4. المقاولون والموردون

- ✓ يجب أن تكون التعاملات معهم بطريقة عادلة وشفافة.
- ✓ فحص المقاول أو المورد لضمان إتباعهم لسياسات فعالة مضادة للرشوة.
- ✓ يجب على المؤسسة أن تعلن عن برنامجها للمقاولين والموردين، وينبغي مراقبة سلوكهم في ذلك.
- ✓ يجب أن تحتفظ المؤسسة بحق إنهاء التعاقد معهم في حالة إخلالهم بالبرنامج.

4-5. الموارد البشرية

- ✓ يجب ترجمة البرنامج في كل عمليات التعين، الترقية، التدريب، تقييم الداء، التقدير والإنهاء.
- ✓ عدم الانفراد بتنفيذ البرنامج ووضع السياسات الخاصة بالموارد البشرية دون تشاور مع العاملين واتحادات العمال والهيئات المماثلة.
- ✓ ينبغي على المؤسسة تحمي كل موظف يرفض الرشوة، حتى ولو كان ذلك (دفع الرشوة) في صالح المؤسسة، وأنه لن يتعرض لأي ضغوطات قد تؤثر عليه.
- ✓ ينبغي على المؤسسة تطبيق العقوبات التي تنص عليها اللوائح والقوانين المختلفة.

4-6. التدريب

- ✓ ينبغي أن يتلقى جميع الموظفين (مهما اختلفت رتبهم) والوكلاء تدريبا خاصا على البرنامج.
- ✓ كما يمكن للمؤسسة تدريب بعض الأطراف التابعة لها (كالموردين والعملاء) على البرنامج.

4-7. إثارة الاهتمام وطلب الإرشاد

- ✓ يجب أن يكون البرنامج يسمح بالإنذار المبكر للمشكلة دون أي خشية أو خشخشة قد تمس المبلغ عن المشكلة، (السرية التامة في متابعة الأمر).
- ✓ توفير قنوات آمنة لطرح التحسينات الممكنة، والتفسيرات المختلفة حول البرنامج.

4-8. الاتصالات

- ✓ الإعلام داخليا وخارجيا عن البرنامج المتبع.
- ✓ الإفصاح (إذا تطلب الأمر ذلك) عن النظم المستعملة لمكافحة الرشوة.
- ✓ فتح المجال للاتصال مع الأطراف الأخرى فما يخص البرنامج.

4-9. الرقابة والتدقيق الداخلي

- ✓ الاحتفاظ بدفاتر وسجلات سليمة، متاحة للتفتيش والتأكد من صحة مختلف العمليات.
- ✓ التأكد من أن كل العمليات مسجلة وسليمة، ولا يوجد هناك حسابات خارج الإطار الرسمي.
- ✓ يجب أن تمتلك المؤسسة نظام للرقابة الداخلية، ونظام محاسبي بمقاييس عالمية.
- ✓ إيجاد ما يسمى بالرقابة الأوتوماتيكية الإيجابية.

10-4. الإشراف وإعادة النظر

- ✓ متابعة البرنامج وجعله قابل للتأقلم مع كل المستجدات.
- ✓ تقييم البرنامج من جهات مستقلة ذات كفاءة، والإفصاح عن النتائج في التقرير السنوي.

ثالثا: الإفصاح والشفافية

يعتبر الإفصاح والشفافية من أهم العناصر التي تضمن حوكمة سليمة، وتعتبر الشفافية من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة، والتي يجب على الإدارة الواعية الأخذ بها لما لها من أهمية على المؤسسة والأطراف المعنية بها. وتعني الشفافية الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل وجعل كل شيء قابلا للتحقق والرؤية السليمة. وتشمل أيضا الشفافية والإفصاح النقاط التالية:

- ✓ الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب، وبالكيفية والكمية الملائمتين.
- ✓ الإفصاح يشمل جميع المعلومات الضرورية (والواجب توفرها لدى الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة) بكل شفافية.
- ✓ كما يجب الإفصاح أيضا عن هياكل وسياسات حوكمة الشركات وبكل شفافية.
- ✓ عدم المبالغة في الإفصاح والشفافية، فيجب أن تكون بالقدر الذي يخدم الأطراف ذات المصلحة ويتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية.
- ✓ وضمان قنوات نقل المعلومات من وإلى المؤسسة، تتسم بالموضوعية.

فينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة والمتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك المركز المالي للشركة وحقوق الملكية وحوكمة الشركات. كما ينبغي القيام بتدقيق خارجي مستقل بواسطة مدقق مستقل مؤهل. وينبغي للمدققين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين.

رابعا: دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد

من خلال استقراء حوكمة الشركات، يظهر الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به في الحد من الفساد ومعالجة مختلف المشاكل التي تعاني منها المؤسسات، والتي من أبرزها مشكلة الفساد، وذلك من خلال مجموعة من الآليات داخلية وأخرى خارجية. وهناك إجماع على أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من الضوابط: الضوابط الخارجية والداخلية.

1. الآليات الداخلية للحوكمة

وهي إجراءات المؤسسة الداخلية، وتشير الضوابط الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة. وتشتمل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مجموعة من العناصر، أهمها:

1.1 مجلس الإدارة: يعتبره الباحثون أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.

2.1 لجان التدقيق والمراجعة: وتساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

3.1 القانون الأساسي للشركة ومختلف اللوائح التنظيمية: يعتبر القانون الأساسي للشركة الدستور الذي يبين مختلف عمليات المؤسسة وأنماط الأعمال فيها، فتحديد هذا القانون بشكل سليم، واحترامه، له أثر كبير على مسار المؤسسة.

2. دور الآليات الخارجية للحوكمة

أي البيئة الاقتصادية العامة ومناخ الأعمال في الدولة، وتشير الضوابط الخارجية إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، الذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال وقانون الشركات، وقوانين تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة، مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية الضوابط الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المؤسسة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

1.2 التدقيق والمراجعة الخارجية: يساعد المراجعون والمدققون الخارجيون الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها وإعطاء درجة عالية من الموضوعية على المعلومات التي تصدرها المؤسسة ومن ثم غرس الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام.

2.2 القوانين والتشريعات: وهي بمثابة المرجع الأساسي لمختلف الأعمال في اقتصاد الدولة، وهي المرجع الذي يضبط التعاملات بين مختلف متعاملي الاقتصاد، فهي بالطبع تؤثر على آليات الحوكمة بما يمثل الرادع من الانسياق نحو التلاعب والفساد.

3.2 منظمة الشفافية العالمية: من خلال الدور الذي تلعبه في ممارسة ضغوطًا، من اجل محاربة الفساد المالي والإداري في الدول، فمثلا تضغط منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية، وفي قطاع البنوك، تمارس لجنة بازل ضغطا من أجل ممارسة الحوكمة فيها.

4.2 مؤسسات التقييم الدولية: لا زالت مؤسسات التصنيف العالمية تسعى جاهدة لإيجاد صيغة أكثر ملائمة لتسهيل عمليات الاستثمار العالمية، حيث أصبح التصنيف بمثابة جواز الصفر (عفوا –التمويل) ومن لا يملكه لا يستطيع ولوج الأسواق المالية العالمية. ولكن فمصداقية التصنيف لا تكاد تنطبق على الجميع وهي تابعة لجهات التصنيف، فلا يزال هناك الكثير من عدم اليقين واتساعه يوما بعد، فالتصنيف هو في نهاية الأمر مجرد رأي، إذا ما مدى دقة هذا الرأي؟ فمن أجل التصنيف، يتم التركيز على عدة عناصر، وهي: الاستراتيجية، وضع عمليات التشغيل، الإدارة المالية الممارسات المحاسبية، الخطط المستقبلية، البيانات المالية لخمسة سنوات سابقة، التوقعات الخاصة بثلاثة سنوات لاحقة. وتستغرق العملية حوالي ستة أسابيع لإعلان التصنيف.

وهكذا فإنه يتضح الدور الذي يمكن أن تؤديه آليات الحوكمة المختلفة في الحد من ظاهرة الفساد المالي ومكافحة تفشيها.

خامسا: تقرير عن الفساد لسنة 2017

أصدرت منظمة الشفافية الدولية بتاريخ 21 فبراير 2018 مؤشر مدركات الفساد الذي يتزامن مع الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المنظمة. ويكشف هذا المؤشر عن معلومات تبعث على القلق، فعلى الرغم من مساعي محاربة الفساد في مختلف أنحاء العالم، إلا أن جهود معظم الدول تبقى متعثرة. ولا شك أن قطع دابر الفساد لا يتحقق بين عشية وضحاها، وأن التقدم الذي أحرزته عدة بلدان في هذا المجال خلال السنوات الست الماضية كان محتشما، إن لم يكن منعدما. والأدهى من ذلك أن التحليل المفصل لنتائج المؤشر قد كشف أيضا عن أن معظم البلدان التي تتدنى فيها مستويات مكافحة الفساد.

ويتولى المؤشر تصنيف 180 بلدا وإقليما وفقا لمدركات انتشار الفساد في قطاعها العام استنادا إلى أراء الخبراء والمسئولين في مجال الأعمال، وذلك حسب مقياس يتراوح بين 0 و100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الأكثر فسادا في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة. وتوصل المؤشر هذه السنة إلى أن أكثر من ثلثي البلدان قد حصلت على درجة تقل عن 50 نقطة، حيث أن معدل الدرجات بلغ 43 نقطة.

وخلال السنوات الست الماضية، شهدت عدة بلدان تحسنا ملحوظا لدرجتها وفقا للمؤشر، ومنها الكوت ديفوار والسنغال والمملكة المتحدة، في حين تراجعت درجة عدة بلدان أخرى، من بينها سوريا واليمن وأستراليا.

وقد حققت نيوزيلندا والدانمارك هذه السنة اعلى الدرجات، حيث حصلتا على درجتي 89 و88 نقطة تباعا. ومن جهة أخرى، حصلت سوريا وجنوب السودان والصومال على أدنى الدرجات وهي 14 و12 و9 تباعا. وعلى مستوى المناطق، أسند أفضل معدل لمنطقة أوروبا الغربية، حيث بلغ معدل درجاتها 66 نقطة. أما عن المناطق التي حصلت على أسوأ الدرجات فهي كل من إفريقيا جنوب الصحراء (معدل الدرجات:32 نقطة) وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (معدل الدرجات: 34 نقطة).

خاتمة

لقد أصبحت حوكمة الشركات أداة أساسية لتحسين الأداء، علاوة على تطوير التنمية في البلدان التي تتبنى سياسة التوجه نحو السوق، ذلك أن ممارسات الحوكمة الرشيدة غالبا ما تضمن نزاهة المعاملات المختلفة ومن ثم تعزز ثقة المستثمرين في المؤسسات.

إن حوكمة الشركات هي حاجز ضد الفساد، من حيث أنها تضع وتبين الحدود بين الحقوق والواجبات للأطراف ذات المصالح المختلفة، كما تمنع إساءة استخدام السلطة، فحوكمة الشركات تكرس العدل والمساءلة والشفافية في المؤسسات.

ومن ثم، فالبلدان الساعية إلى التطور تجد نفسها مجبرة على وضع أطر تسمح باستقرار أسواقها وجعلها قابلة للتطور، وداعمة للابتكار والريادة في مجال المال والأعمال، مما يدفعها إلى تبني نظام حوكمة كأساس لتحقيق التنمية، ذلك أن حوكمة الشركات ترتبط مباشرة مع زيادة الإنتاجية ودعم النمو على المدى الطويل. وإن الشركات التي تدار بشكل جيد هي التي دائما تعطي قيمة مضافة لكل شرائح المجتمع.

المراجع

1. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مبادئ مجموعة العشرين بشأن حوكمة الشركات، 2015.
2. حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون، مجموعة من الأعمال متعلقة بحوكمة الشركات تتقصى الجانب النظري والتطبيقي مترجمة للغة العربية عن طريق مركز المشروعات الدولية الخاصة.
3. ميكرا كراسنيكيوكيم أريك بتشر، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، غرفة التجارة الأمريكية، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE.
4. أندرس برنال وآخرون، العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية التنمية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE.

5. فيليب أرمسترونج، النهوض بالأوضاع في الاقتصاديات الناشئة لبلوغ المعايير العالمية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE.
6. إيغور بليكوف، حوكمة الشركات: التجربة الروسية وما بعدها، المعهد الروسي للمدراء، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE.
7. نادي رجال الأعمال اليمنيين، حوكمة الشركات في اليمن، المركز اليمني لقياس الرأي العام 2009.
8. فيل أرمسترونج، جون سوليفان، تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجارب وحلول، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2011.
9. ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، بدعم من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، برعاية منتدى المؤسسات، الجزائر،2009.
10. مشروع لائحة حوكمة الشركات، وزارة التجارة والصناعة بالاشتراك مع هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية، 1437 هـ/ 2016م. موقع التحميل:
http://mci.gov.sa/LawsRegulations/Projects/RegulationProject/companies_governance_.pdf
11. نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات...سبيل التقدم، مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، موقع التحميل: http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0811.htm
12. مظفر جابر الراوي، تطبيق معايير الحوكمة وأثرها القانوني في ضمان حقوق أقلية المساهمين في الشركات المساهمة «المملكة الأردنية الهاشمية نموذجاً"، جوان 2014.موقع التحميل:
https://revues.univ-uargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFN11/D1111.pdf
13. أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، مركز أبو ظبي للحوكمة،2013، موقع التحميل:
http://www.adccg.ae/Publications/Doc-30-7-2013-12729.pdf
14. دليل مجلس الإدارة للشركات المساهمة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، التوفيق بين ضوابط الحوكمة المحلية وأفضل الممارسات الدولية، مركز أبو ظبي للحوكمة، 2013.موقع التحميل:
http://www.adccg.ae/Publications/Doc-30-7-2013-121849.pdf

المصادر باللغة الأجنبية

1. Angel Gurría OECD Secretary-General, G20/OECD, Principles of Corporate Governance, OECD Publishing, Paris, 2015.
2. Alan Whaites, Eduardo Gonzalez, Sara Fyson and Graham Teskey, A Governance Practitioner's Notebook: Alternative Ideas and Approaches, OECD, Paris, 2015.